

مشروع قانون رقم 95.21
يغير ويتم بموجبه الظهير الشريف
بمثلة قانون رقم 1.73.255 الصادر في
27 من شوال 1393 (23 نونبر 1973)
المتعلق بتنظيم الصيد البحري

مشروع قانون رقم 95.21
يغير ويتم بموجبه الظهير الشريف
بمثابة قانون رقم 1.73.255 الصادر في
27 من شوال 1393 (23 نونبر 1973)
المتعلق بتنظيم الصيد البحري

«يجب أن من طرف الإدارة.»

«الفصل 2-4. - يمنع حيازة الأصناف البحرية غير المشمولة
«بالتصريح بالمصطادات المطابق أو لا تتوفر على أي وثيقة أخرى تثبت
«مصدرها. غير أنه، لا يطبق هذا المقتضى على المستهلك كما تم تعريفه
«بموجب التشريع الجاري به العمل والمتعلق بحماية المستهلك.

«ولهذا الغرض،
«..... (الباقى لا تغيير فيه).»

«الفصل 4-4. - يجب على مسؤولي الأماكن المهيأة لعرض الأصناف
«البحرية للبيع لأول مرة، بعد صيدها بيع
«السماك بالجملة، ومسؤولي أسواق البيع بالجملة والمستوردين
«..... المصطادات.

«يبين هذا السجل، وجهتها.

«يجب الإدلاء بالوثائق التي تثبت الاستلام والإرسال و/أو المعاملات
«التجارية، بما في ذلك الوثائق الجمركية أو المحاسبية للأعوان
«المنصوص عليهم في الفصل 43 أدناه كلما طلبوا ذلك.

«..... (الباقى لا تغيير فيه).»

«الفصل 2-5. - يمكن للإدارة
«.....»

«..... بنص تنظيمي.

«يمكن للسلطة المختصة، في حالة عدم وجود مخطط لهيئة وتديبير
«المصايد أو عندما لا ينص المخطط المطبق على المنطقة المعنية على
«مقتضيات خاصة بالمصيدة المعنية، أن تتخذ، بموجب نص تنظيمي،
«ولمدة سنتين (2) قابلة للتجديد مرة واحدة، إجراءات تتعلق بالشباك
«ومعدات وأدوات الصيد وإجراءات تتعلق بالحاصل الإجمالي المسموح
«به من المصطادات وتديبيره، خاصة تحديد الحصص وتوزيعها؛
«وكذا الإجراءات المطبقة بموجب المقتضيات التي تفرضها المنظمات
«الإقليمية لتديبير المصايد أو الاتفاقيات الدولية أو الاتفاقيات المتعلقة
«بالحماية والمحافظة التي تعتبر المملكة المغربية طرفا فيها.»

المادة الأولى

تغير وتتم على النحو الآتي أحكام الفصول 2-2 و 4 و 2-4 و 4-4
و 2-5 و 6 و 17 و 33 و 1-33 و 34 و 35 و 45 المكرر و 47 و 48 و 1-48 و 52
و 2-53 و 56 من الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.73.255 الصادر في
27 من شوال 1393 (23 نونبر 1973) المتعلق بتنظيم الصيد البحري :

«الفصل 2-2. - يجب على أعلاه أن :

«.....»

«4 - يصرح شخصيا أو من خلال قبطان السفينة أو قائدها، وفق
«الكيفيات المحددة بنص تنظيمي، بنيته في القيام بعملية مسافنة كل
«المصطادات أو جزء منها في ميناء أجنبي ؛

«يمكن للسلطة المختصة أن تبلغ، داخل أجل أقصاه اثنان
«وسبعون (72) ساعة الموالية للتوصل بالتصريح، رفضها لهذه المسافنة.

«يجب على مالك السفينة أو تجهزها أو قبطانها أو قائدها أن
«يصرح، عقب انتهاء عمليات المسافنة، للسلطة المختصة بالظروف
«التي أنجزت فيها هذه العمليات.

«5 - المختصة.»

«الفصل 4. - يمكن
«.....»

«الذي أنجزه ؛

«(3) أن يسمح، في كل الأحوال، للمستخدمين العلميين التابعين
«للمعهد الوطني للبحث في الصيد البحري بتتبع عمليات الصيد
«والقيام، طبقا للبرنامج العلمي للمعهد المذكور، بأخذ عينات من
«المصطادات، وكذا القيام بأخذ العينات اللازمة، بما في ذلك أثناء
«تفريغها أو داخل أسواق الأسماك، حسب الحالة. يترتب عن أخذ
«عينات لإجراء فحوصات مخبرية إضافية تسليم وصل يبين، على
«الخصوص، الصنف والكمية وسفينة الصيد المعنية ومكان وتاريخ
«أخذ العينات والقيمة المقدرة وفق سعر السوق اليومي. يقوم المعهد
«الوطني للبحث في الصيد البحري، بناء على طلب من المعني بالأمر،
«بدفع تعويض عن العينات المأخوذة والمبينة في الوصل المذكور، على
«أساس القيمة المذكورة فيه.

- «8 - :
9- قبطان سفينة صيد دون ترخيص
«مسبق، خرقة لأحكام الفصل 2-4 أعلاه ؛
10- :
11- كل منظم أيام الصيد في البحر لا يتقيد برخصة الصيد التي
يستفيد منها ؛
12- :
13- كل مسؤول عن المكان المهياً لعرض الأصناف البحرية للبيع
لأول مرة، وكل بائع سمك بالجملة وكل مسؤول عن سوق البيع
بالجملة، وكل مستورد، وكل في
الفصل 4-4 أعلاه ؛
14- :
15- كل من حاز أصنافاً بحرية خرقة لأحكام الفصل 2-4 أعلاه ؛
16- كل من حاز أصنافاً إضافية تتجاوز النسبة المئوية أو العتبة
المسموح بها ؛
17- كل من يدلي بالمعطيات أو المعلومات المنصوص عليها في
الفصلين 2-2 و 3-4 من هذا الظهير الشريف، ناقصة أو مغلوبة ؛
18- كل مجهزة أو قبطان سفينة لم تلتحق بسفينته بالميناء خرقة
لأحكام الفصل 45 المكرر أدناه ؛
19- كل مجهزة أو قبطان سفينة أبحر بسفينته من أجل القيام
بعمليات الصيد دون توفر هذه السفينة على شهادة المطابقة
المناسبة لجهاز تحديد الموقع والرصد المستمر المثبت على متنها،
أو دون أن يتم تثبيت الجهاز المذكور على متنها أو كان هذا الجهاز غير
مشتغل أو به عطل ؛
20- كل من يمارس عمليات الصيد البحري للأغراض العلمية
دون التوفر على الرخصة المنصوص عليها في الفصل 3-5 أعلاه
أو برخصة منتهية الصلاحية أو دون التقيد بالمتطلبات المضمنة في
الرخصة التي يستفيد منها.»
الفصل 1-33. - يعاقب بغرامة يتراوح قدرها بين 5.000
و2.000.000 درهم ؛
1- :
2- ؛
3- كل من خرقة أحكام الفصل 17 من هذا الظهير الشريف ؛
4- كل من اصطاد الأصناف البحرية التي لم تبلغ الحجم التجاري
الأدنى خرقة لأحكام الفصل 23 أعلاه، أو بنسب تتجاوز العتبة
المسموح بها المحددة بالنسبة للصنف المعني، أو عمل
أو باعها أو لا يتوفر على الرخصة اللازمة لهذا الغرض ؛
5- ؛
6- ؛
7- ؛

- الفصل 6. - يمنع صيد الأصناف البحرية أو اصطيادها أو جمعها
أو تجميعها بصفة دائمة ؛
(أ) بواسطة إعلانات أو كل وسيلة إعلام أخرى ؛
(ب) في منطقة مؤسسات الصيد البحري
«ومزارع تربية الأحياء المائية البحرية، شريطة وضع علامات ظاهرة
لإعلام الملاحين بالمناطق الممنوعة، ما لم يتعلق الأمر باستعادة
الأصناف التي تسلت من مزرعة تربية الأحياء المائية البحرية طبقاً
للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل ؛
(ج) المكلف بالصيد البحري ؛
«ويمكن الجريدة الرسمية.
«غير أنه، يمكن للمعهد الوطني للبحث في الصيد البحري، خلال
«فترة المنع المؤقت، أن يمارس، وفق الكيفيات المحددة بنص تنظيمي،
«صيد الأصناف البحرية المعنية أو اصطيادها أو جمعها أو تجميعها،
«وفق برنامجه المتعلق بالبحث العلمي أو بطلب من السلطة المختصة.
الفصل 17. - يمنع لصيد الأصناف البحرية
«كل مادة أو طعام سام قد يعفنها أو يخردها أو يسممها أو قد يعفن
«المياه البحرية أو يلوثها.»
الفصل 33. - يعاقب وبغرامة من 5.000
«إلى 2.000.000 درهم، أو فقط ؛
1- كل من اصطاد الأصناف البحرية أو حاول اصطيادها أو عمل
«على اصطيادها دون التوفر على رخصة الصيد أو برخصة صيد
«منتهية الصلاحية أو دون التقيد بالمتطلبات المضمنة في رخصة الصيد
«التي يستفيد منها ؛
2- ؛
3- كل من خرقة أحكام الفصل 17 من هذا الظهير الشريف ؛
4- كل من اصطاد الأصناف البحرية التي لم تبلغ الحجم التجاري
الأدنى خرقة لأحكام الفصل 23 أعلاه، أو بنسب تتجاوز العتبة
المسموح بها المحددة بالنسبة للصنف المعني، أو عمل
أو باعها أو لا يتوفر على الرخصة اللازمة لهذا الغرض ؛
5- ؛
6- ؛
7- ؛

..... (أ)»

«ب) بيع الأصناف البحرية المحجوزة بالمزاد العلني المتعلقة بالمخالفة
أو المخالفات التي تمت معاينتها أو إتلافها، عند الاقتضاء ؛

..... (ج)»

..... (د) المخالفة.

..... 2-»

«أ) بيع الأصناف البحرية المحجوزة بالمزاد العلني المتعلقة بالمخالفة
أو المخالفات التي تمت معاينتها أو إتلافها، عند الاقتضاء ؛

..... (ب)»

..... (ج) المخالفة.

..... 3- عندما :

«بيع الأصناف البحرية المحجوزة بالمزاد العلني المتعلقة بالمخالفة
أو المخالفات التي تمت معاينتها أو إتلافها، عند الاقتضاء.

..... «تباع، على الفور،»

..... «الخبزينة العامة.

..... «تحدد بنص تنظيمي كيمييات تطبيق أحكام هذا الفصل.»

..... «الفصل 1-48. - يمكن أن»

..... «حسب الحالة.

..... «ويمكن، كذلك، أن يوضع»

..... «لدى وكالة بنكية يكون مقرها داخل التراب الوطني، ضمانات مالية
..... المختصة.

..... «(الباقى لا تغيير فيه.)»

..... «الفصل 52. - إن مندوب الصيد البحري»

..... «والتعويض المدني.

..... «وإذا انصرم»

..... «السفينة المحتفظ بها في الميناء، طبقاً للتشريع الجاري به العمل.

..... «(الباقى لا تغيير فيه.)»

..... «الفصل 53-2. - تصح المصالحة نهائية بعد إثباتها كتابة والتوقيع
..... «عليها بصفة قانونية من طرف السلطة مرتكب المخالفة.

..... «(الباقى لا تغيير فيه.)»

..... «الفصل 34. - يعاقب بين 5.000
و2.000.000 درهم العقوبتين فقط :

..... «(الباقى لا تغيير فيه.)»

..... «الفصل 35. - يعاقب بين
5.000 و2.000.000 درهم كل من :

..... 1-»

..... «للتأكد من هذه المخالفة.»

..... «الفصل 45 المكرر. - يشترط
..... منها الباخرة.

..... «تمنح إلى المعني بالأمر، وفق الكيفيات المحددة بنص تنظيمي،
..... شهادة تثبت مطابقة الجهاز المذكور.

..... «في حالة توقف جهاز تحديد الموقع والرصد المستمر عن الاشتغال
أو تعطُّله، يجب على قبطان أو قائد السفينة أن يخبر بذلك، فوراً،
..... السلطة المختصة بكل وسيلة تثبت التوصل، ويوقف نشاط الصيد
الذي يمارسه خلال اثنتين وسبعين (72) ساعة على أبعد تقدير،
..... «تحتسب ابتداء من ساعة معاينة توقف الجهاز المذكور أو تعطُّله، من
أجل العودة إلى أقرب ميناء قصد إصلاح الجهاز المعطل أو استبداله.

..... «عند عودة السفينة إلى الميناء وقبل استبدال الجهاز المذكور
أو إصلاحه، يتم القيام بتحقيق مضاد طبقاً للفصل 35 من هذا الظهير
..... «الشريف، من أجل تحديد ظروف تعطل الجهاز، أو عدم اشتغاله،
أو توقفه عن الاشتغال، أو حدوث الخلل في الاشتغال.»

..... «الفصل 47. - تحرر»

..... «يكون الاستماع إليه مفيداً.

..... «يحدد نموذج محضر المخالفة بنص تنظيمي.»

..... «الفصل 48. - بعد الاطلاع على محضر المخالفة المشار إليه
في الفصل 47 أعلاه، يقوم مندوب الصيد البحري أو الشخص
..... «أو الأشخاص الذين يفوضهم لهذا الغرض الذين يمارسون مهامهم
في مندوبية الصيد البحري المعنية والمؤهلون للبحث عن المخالفات
..... «بما يلي :

..... 1-»

«يمنع بيع الأصناف البحرية المتأتية من الصيد الترفيهي بأي شكل من الأشكال أو التجوال بها بهدف بيعها أو عرضها للبيع أو شرائها عن علم.»

«يجب وسم عينات الأصناف التي تم اصطيادها في إطار الصيد الترفيهي والواردة في القائمة المعدة لهذا الغرض من قبل السلطة المختصة، فور اصطيادها، وفق الكيفيات المحددة بنص تنظيمي. علاوة على ذلك، عندما يتعلق الأمر بعينات توجد على متن سفينة، يجب الاحتفاظ بها كاملة حتى يتم تفريغها؛ ويجب ألا يمنع الوسم الذي تم وضعه من التحقق من حجمها.»

«يخضع الصيد الترفيهي للأحكام المطبقة على الصيد التجاري، فيما يتعلق بالحد الأدنى لحجم الأصناف المصطادة وخصائص وشروط استخدام معدات الصيد أو أدواته وطرق وأساليب الصيد المسموح بها أو الممنوعة، وكذا مناطق الصيد المرخص بالصيد فيها والممنوعة وفتراته، حسب الحالة.»

«علاوة على ذلك، يمكن للسلطة المختصة، بالنسبة لأنواع معينة من الصيد الترفيهي، أن تضع، وفق الشروط والكيفيات المحددة بنص تنظيمي، قواعد خاصة لاصطياد أصناف بحرية في إطار الصيد الترفيهي، خاصة حصص المصطادات المرخص بها، ومناطق الصيد المخصصة لذلك، والمتطلبات الخاصة بمعدات وأدوات الصيد التي يمكن استخدامها أو بالوزن أو بالحد الأدنى لحجم الأصناف المذكورة.»

«أولاً: عندما يمارس الصيد الترفيهي بواسطة سفينة، يجب على المستفيد من رخصة الصيد المنصوص عليها في الفصل 2 أعلاه القيام بما يلي :

«أ) استعمال سفينة مسجلة لدى السلطة المختصة باعتبارها سفينة ترفيهية أو سفينة ركاب، طبقاً للتشريع والتنظيم الجاري بهما العمل في هذا المجال :

«ب) مسك يومية صيد وإنجاز التصريح بالمصطادات وفق نفس الشروط المنصوص عليها في الفصل 4 أعلاه داخل أجل أقصاه ثمانية وأربعون (48) ساعة التي تلي تاريخ تفريغ المصطادات، أو عند الاقتضاء، إعادتها إلى البحر حية عندما يتعلق الأمر بالصيد الرياضي المسعى الصيد غير القاتل «no kill».

«في حالة ممارسة الصيد الترفيهي بواسطة سفينة من قبل مُنظم أيام صيد في البحر لفائدة شخص أو أشخاص ذاتيين، تمنح رخصة الصيد بصفة جماعية لهذا المنظم.»

..... (الباقى لا تغيير فيه)

«الفصل 56. - تمنح لمن يأتي مكافآت

..... الأعوان المنتمون إليها.»

«تحدد هذه المكافآت في نسبة مئوية من مبلغ الغرامات التي تم تحصيلها برسم معاينة المخالفات المنصوص عليها في هذا الظهير الشريف.»

«تحدد هذه النسبة المئوية وشروط منح المكافآت المذكورة وتوزيعها بمرسوم، باقتراح من كل سلطة حكومية على حدة من السلطات الحكومية التابع لها الأعوان المنصوص عليهم في الفصل 43 أعلاه.»

المادة الثانية

تنسخ أحكام الفصول 3 و5 و23 و36 و45 من الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.73.255 الصادر في 27 من شوال 1393 (23 نونبر 1973) المتعلق بتنظيم الصيد البحري وتحل محلها الأحكام الآتية :

«الفصل 3. - يتوقف استئجار سفن الصيد الأجنبية من طرف أشخاص ذاتيين أو اعتباريين مغاربة على الحصول على رخصة تسلمها السلطة المختصة لمدة تحدد في الرخصة المذكورة والتي يترتب عن تسليمها أداء رسم يحدد مبلغه وكيفيات تحصيله طبقاً للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.»

«الفصل 5. - يمكن أن يمارس الصيد الترفيهي بواسطة سفينة أو بدونها.»

«يراد بمصطلح «الصيد الترفيهي» حسب مدلول هذا القانون، نشاط الصيد أو جمع الأصناف البحرية الممارس بواسطة سفينة أو بدونها بهدف التسلية ودون أن يهدف للحصول على الربح.»

«يجب أن يُمارس الصيد الترفيهي، حصرياً، بين شروق الشمس وغروبها. غير أنه، يمكن، الترخيص، استثناءً، وفق الشروط التقنية والكيفيات المحددة بنص تنظيمي، بالصيد الترفيهي الذي يهتم بعض الأصناف التي لا يمكن صيدها إلا خلال الفترة الليلية.»

«يجب ألا تعيق ممارسة الصيد الترفيهي ممارسة باقي أنشطة الصيد البحري أو تربية الأحياء المائية البحرية في البحر أو هما معا.»

«وتتضمن هذه الرخصة، على الخصوص، العدد الأقصى للأشخاص الذين يمكنهم الصيد في وقت واحد، وكمية المصطادات المسموح بها وتاريخ أو التواريخ المسموح فيها بالصيد. وينجز المنظم المستفيد من رخصة الصيد الجماعية، التصريح بالمصطادات المنصوص عليه في الفصل 4 أعلاه وفق الكيفيات المحددة بنص تنظيمي.»

«الفصل 23. - يمنع صيد أو العمل على صيد أو نقل أو حيازة أو تخزين أو شراء أو بيع أو العرض من أجل البيع :

«1 - الأسماك التي يقل طولها عن عشر (10) سنتيمترات من العين إلى بداية الذنب، شريطة ألا تنتهي هذه الأسماك إلى صنف يظل دون هذا الحجم عند كبره؛

«2 - الأصناف البحرية التي لم تبلغ الحجم التجاري الأدنى المحدد بنص تنظيمي. ما لم يتعلق الأمر باصطياد اليرقات و«الزريعة» وجمع فسائل النباتات البحرية من الوسط البحري لغرض أنشطة تربية الأحياء المائية البحرية المرخص بها طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.»

«غير أنه، ومن أجل تطبيق أحكام الفقرة 2) أعلاه، يمكن السماح، خلال نفس عملية التفرغ، بكمية محدودة من المصطادات تسمى «العتبة المسموح بها»، تتكون من عينات يقل وزنها أو طولها أو عددها عن الحجم التجاري الأدنى ولا يتجاوز مجموعها العدد أو الحجم أو الوزن المحدد.»

«الفصل 36. - من أجل تحديد مبالغ الغرامات المنصوص عليها في هذا القسم، تأخذ المحكمة المختصة والسلطة المؤهلة لإبرام المصالحة المنصوص عليها في الفصل 54 أدناه بعين الاعتبار طبيعة المخالفة، وسعة السفينة في حالة ممارسة الصيد بواسطة سفينة، والأصناف المعنية بالمخالفة، وتأثير المخالفة على الموارد البحرية والوسط البحري، وكذا قيمة المصطادات.»

«الفصل 45. - يمكن معاينة المخالفات من سفينة توجد في عرض البحر أو انطلاقا من طائرة أو انطلاقا من مركز مراقبة سفن الصيد باستعمال كل طريقة مفيدة تمكن من معاينة هذه المخالفات، بما في ذلك وسائل التصوير الإلكتروني أو الوسائل الفضائية للكشف والاتصال اللاسلكي.»

«ويُشار في هذه الرخصة، على الخصوص، إلى العدد الأقصى للصيادين الذين يمكنهم الصيد في وقت واحد، وكمية المصطادات المسموح بها وتاريخ أو التواريخ المسموح فيها بالصيد. وينجز المنظم المستفيد من رخصة الصيد الجماعية، التصريح بالمصطادات المنصوص عليه في الفصل 4 أعلاه وفق الكيفيات المحددة بنص تنظيمي.»

«استثناء من أحكام الفصل 3 من القانون رقم 1.81 المتعلق بالمنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري للمملكة المغربية كما تم تغييره وتتميمه، يمكن أن تستفيد سفن الترفيه الأجنبية من رخصة الصيد المنصوص عليها في الفصل 2 أعلاه لممارسة الصيد الترفيهي وفق الشروط المنصوص عليها في هذا الفصل.»

«ثانيا : عندما يمارس الصيد الترفيهي بدون سفينة، أي وقوفا على الأرجل أو بواسطة الصنارة أو بالسباحة أو بالغوص، يجب أن تتم ممارسته انطلاقا من الساحل من قبل أشخاص ذاتيين.»

«يجب أن تتم ممارسة الصيد عن طريق الغوص دون استعمال مستلزمات تمكن من تزويد الغواصين بالأوكسجين. تحدد بنص تنظيمي كيفيات ممارسة الصيد عن طريق الغوص.»

«استثناء من أحكام الفصل 2 أعلاه، لا يخضع الصيد الترفيهي بدون سفينة للحصول على رخصة الصيد المنصوص عليها في الفصل 2 المذكور.»

«غير أنه، يخضع الصيد الترفيهي بدون سفينة، في المناطق البحرية الساحلية التي يشملها مخطط تهيئة أو التي يتم فيها سن تنظيم خاص بموجب الفصل 16 أدناه، بعد استطلاع رأي المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري، للحصول على رخصة الصيد تسلم مجاناً من طرف السلطة المختصة، وفق الكيفيات المحددة بنص تنظيمي.»

«يمكن لهيئات الصيد الترفيهي بدون سفينة أن تقدم طلب منحها للحصول على رخصة الصيد المذكورة أعلاه.»

«تسلم رخصة الصيد المذكورة لمدة السنة الميلادية التي تم تسليمها خلالها. ويمكن تجديدها لفترات مماثلة. وتتضمن، على الخصوص، هوية المستفيد منها وتاريخ ومكان تسليمها وكذا كيفيات استخدامها.»

«في حالة ممارسة الصيد الترفيهي بدون سفينة بواسطة مُنظم أيام صيد في البحر لفائدة شخص أو أشخاص ذاتيين، تمنح رخصة الصيد، بصفة جماعية لهذا المنظم.»

«1) عندما لا يكون الصيد، موضوع استئجار سفينة أجنبية، منصوص عليه في إطار مخطط تهيئة، يستند طلب إبداء الاهتمام على المعطيات العلمية المتوفرة وعلى حقوق الصيد الممارسة داخل المنطقة المعنية، ويحدد، على الخصوص، ما يلي :

« - الصنف أو الأصناف البحرية المعنية ؛

« - الحاصل الإجمالي المسموح به من المصطادات، عند الاقتضاء ؛

« - لائحة الأصناف الإضافية والعتبة المسموح بها ؛

« - نوع وعدد سفن الصيد المرخص استئجارها ؛

« - معدات و/أو أدوات الصيد المرخص استعمالها وخصائصها وطرق استخدامها ؛

« - التجهيزات و/أو طرق الحفظ أو التحويل على متن السفينة ؛

« - الفترة أو الفترات التي يمنع فيها الصيد ؛

« - المنطقة أو المناطق المرخص أو الممنوع فيها الصيد ؛

« - عدد الخرجات البحرية خلال فترة محددة و/أو مدة الخرجة البحرية، وعند الاقتضاء، الكميات والمكونات القصى للمصطادات المرخص بها في كل خرجة بحرية ؛

« - الميناء أو الموانئ أو أماكن التفرغ، عند الاقتضاء ؛

« - العدد أو النسبة المئوية للبحارة المغاربة المبحرين ؛

« - ضرورة أو عدم ضرورة إبحار مراقب أو أكثر و/أو باحثين من المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري على متن سفن الصيد ؛

« - أعلام السفن المرخص أو الممنوع استئجارها.

«2) عندما يكون الصيد المعني برخصة الاستئجار موضوع مخطط تهيئة، تقوم السفن الأجنبية المستأجرة بالصيد وفق الشروط المحددة في المخطط المذكور.

«يتوفر الأشخاص الذين يرسو عليهم طلب إبداء الاهتمام، على أجل ستة (6) أشهر ابتداء من تاريخ إعلان نتائج طلب إبداء الاهتمام المذكور لكي يستأجروا سفينة أجنبية تستوفي الشروط المحددة في «طلب إبداء الاهتمام وإيداع طلباتهم للحصول على الرخصة. وإذا لم يُودع أي طلب للحصول على الرخصة، داخل الأجل المذكور، يشكل الاستئجار المذكور موضوع طلب جديد لإبداء الاهتمام.»

«الفصل 3-4. - تسلم رخصة الاستئجار لمدة أقصاها أربع (4) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة. ولا تصلح إلا للسفينة التي سلمت إياها؛ ولا يمكن تفويتها ولا نقلها لأي سبب كان.

المادة الثالثة

يتم على هذا النحو الآتي الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.73.255 الصادر في 27 من شوال 1393 (23 نونبر 1973) المتعلق بتنظيم الصيد البحري بالفصول 1-3 و 2-3 و 3-3 و 4-3 و 5-3 و 1-10 و 1-35 و 1-42 :

«الفصل 1-3. - تسلم رخصة استئجار السفن المنصوص عليها في «الفصل 3 أعلاه، بعد طلب إبداء الاهتمام، وفق الكيفيات المحددة بنص تنظيمي.»

«غير أنه، في حالة استئجار سفينة من أجل صيد الأصناف الغازية، يمكن تسليم الرخصة المذكورة دون اللجوء إلى طلب إبداء الاهتمام.»

«الفصل 2-3. - يهدف طلب إبداء الاهتمام، المنصوص عليه في «الفصل 1-3 أعلاه، إلى تمكين السلطة المختصة من تحديد أصحاب طلبات الرخصة والفصل بينهم. ويجب أن يكون طلب إبداء الاهتمام موضوع إعلان يُنشر في جريدة واحدة، على الأقل، توزع على المستوى الوطني وفي بوابة الصفقات العمومية لمدة تحددها السلطة المختصة.

«يراعى في اختيار الأشخاص الذين يرسو عليهم طلب إبداء الاهتمام، على الخصوص، ما يلي :

« - القدرة المالية لصاحب الطلب على إنجاز المشروع ؛

« - الموارد البشرية والوسائل المادية والتنظيمية التي يتعين توفيرها لضمان استغلال مستدام للأصناف المعنية ؛

« - خصائص السفينة المزمع استئجارها وصلاحياتها للملاحة، وكذا وضعيتها إزاء سلامة الملاحة البحرية والوقاية من التلوث الناجم عن سفن الصيد ؛

« - مطابقة السفينة من حيث السلامة الصحية للمنتجات الغذائية ؛

« - حجم المصطادات الممكن إنجازها في المخزون المرخص ؛

« - الوجهة الممكنة للمصطادات.

«تسهل السلطة المختصة على احترام مبادئ السرية والمساواة في معالجة طلبات المشاركة في طلب إبداء الاهتمام. ولا يمكن لها نشر التقارير والمعطيات التقنية دون موافقة مسبقة من أصحابها.»

«الفصل 3-3. - يجب أن تحدد في طلب إبداء الاهتمام أهداف الصيد المزمع القيام به من خلال استئجار السفن الأجنبية والسياق العلمي وشروط الاستغلال ومنطقة الصيد.

«الفصل 5-3. - يهدف الصيد البحري العلمي إلى دراسة وبحث وتقييم الوسط البحري والأصناف البحرية التي تعيش فيه والنظام الإيكولوجي البحري، وكذا دراسة الطرق والأساليب والتقنيات المستعملة لصيد هذه الأصناف وتقييمها وتجريبها.

«دون الإخلال بأحكام الفصل 2 أعلاه، تخضع ممارسة الصيد البحري العلمي إلى الحصول على رخصة الصيد البحري العلمي تسلمها السلطة المختصة، وفق الكيفيات المحددة بنص تنظيمي، بعد استطلاع رأي المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري.

«غير أنه، تعفى مهام البحث والدراسة والتجريب التي يقوم بها المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري والمنصوص عليها في الظهير الشريف رقم 1.96.98 الصادر في 12 من ربيع الأول 1417 (29 يوليو 1996) من ضرورة الحصول على رخصة الصيد البحري العلمي المشار إليها أعلاه.

«يجب أن يرفق طلب الرخصة بملف يتكون من جزء إداري وجزء تقني يحتوي على الوثائق التي تمكن السلطة المختصة من تحديد هوية صاحب الطلب والاطلاع، على الخصوص، على برنامج الدراسات، أو البحث العلمي أو التقني والعناصر المكونة له، ومكان تنفيذه، ومدته، وكذا على الشروط التقنية وكيفيات إنجازها.

«تسلم رخصة الصيد البحري العلمي لمدة لا يمكن أن تتجاوز سنة واحدة ابتداء من تاريخ تسليمها، قابلة للتجديد، مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة النشاط العلمي.

«تبين الرخصة، علاوة على هوية المستفيد منها، على الخصوص، موضوع الدراسة أو البحث أو التجارب العلمية المطلوبة وحدود المناطق المعنية والصنف أو الأصناف المعنية وفترات الصيد والشروط العامة والخاصة لسير أشغال البحث أو الدراسة أو التجارب العلمية.

«تُدون البيانات الرئيسية المضمنة في رخصة الصيد البحري العلمي في رخصة الصيد البحري سارية المفعول التي تستفيد منها السفينة المستعملة.

«يجب على المستفيد من رخصة الصيد البحري العلمي أن يرسل إلى السلطة المختصة تقريراً يتعلق بأشغال الدراسات أو البحث العلمي أو التقني المنجز خلال فترة صلاحية رخصته.

«يحدث سجل خاص برخص الصيد البحري العلمي ويتم تحيينه.

«تحدد كيفيات تطبيق هذا الفصل بنص تنظيمي.»

«تسلم رخصة الصيد بناء على رخصة الاستئجار وبعد الإدلاء بعقد الاستئجار المطابق.

«يجب أن تخضع السفينة موضوع الاستئجار، قبل تسليم رخصة الصيد، لفحص تقني قصد التحقق من أنها تستوفي الشروط المحددة في طلب إبداء الاهتمام السالف الذكر.

«غير أنه، في حالة القوة القاهرة المبررة قانوناً، يمكن نقل رخصة الاستئجار، بما في ذلك عندما تكون السفينة الأجنبية المستأجرة قيد الاستغلال، إلى سفينة أخرى دون المرور عبر طلب جديد لإبداء الاهتمام، إذا كانت السفينة المذكورة تستوفي الشروط التي سلمت على أساسها الرخصة.

«في حالة نقل رخصة سفينة مستأجرة قيد الاستغلال، وجب الحصول على رخصة صيد جديدة.

«لا يمكن لأي سفينة واردة في سجل الصيد غير القانوني وغير المصرح به وغير المنظم المنصوص عليه في المادة 27 من القانون رقم 15.12 المتعلق بالوقاية من الصيد غير القانوني وغير المصرح به وغير المنظم ومحاربهه وبتغييره وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.73.255 الصادر في 27 من شوال 1393 (23 نونبر 1973) المتعلق بتنظيم الصيد البحري أن تكون موضوع رخصة استئجار.»

«الفصل 3-5. - يتم، فوراً، سحب رخصة استئجار سفينة أجنبية في الحالات التالية :

- بطلب من المستفيد منها ؛

- عند حدوث تغيير في توافر الصنف أو الأصناف البحرية المعنية ؛

- عند فسخ عقد الاستئجار ؛

- عند حدوث تغيير في تدابير المحافظة على الأصناف البحرية بموجب اتفاقيات دولية ؛

- إذا تبين أن المستفيد منها قد أدلى بمعطيات أو معلومات خاطئة أو مضللة من أجل الحصول عليها ؛

- مخالفة أحكام الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.73.255 المتعلق بتنظيم الصيد البحري.

«تبلغ السلطة المختصة قرار سحب الرخصة إلى المستفيد منها بكل وسيلة تثبت التوصل.

«تحدد، بنص تنظيمي، كيفيات تسليم الرخصة ونقلها وسحبها.»

«2) كل شخص يمارس الصيد الترفيهي دون سفينة، دون احترام البيانات الواردة في رخصة الصيد الترفيهي التي يستفيد منها.

«II. - يعاقب بغرامة يتراوح قدرها بين 1.000 و5.000 درهم، كل شخص لا يقوم بوسم الأصناف البحرية خرقاً لأحكام الفصل 5 أعلاه.»

«الفصل 1-42. - دون الإخلال بالعقوبات المنصوص عليها في هذا الظهير الشريف، يمكن للسلطة المختصة أن تتخذ إجراء تأديبياً يقضي بإنزال، فوراً، كل عضو من أعضاء طاقم السفينة ثبتت في حقه المخالفة بموجب الفصول 33 (الفقرات 1 و2 و3 و4 و5 و7 و9 و10 و18 و19 و20)، و34 (الفقرتين الأولى و4)، و35 (الفقرة 4). وإذا تعلق الأمر بقبطان السفينة أو بضابط، يمكن للسلطة المختصة، علاوة على ذلك، أن تمنعه من ممارسة مهام القيادة أو مهام الضابط على متن سفن الصيد لمدة لا تتجاوز ثلاثة (3) أشهر.»

المادة الرابعة

تنسخ أحكام الفصول 8 و9 و38 من الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.73.255 الصادر في 27 من شوال 1393 (23 نونبر 1973) المتعلق بتنظيم الصيد البحري.

«الفصل 10-1. - تكمن إعادة الأصناف البحرية إلى البحر في إلقاء الأصناف البحرية التي تم صيدها، عن غير قصد، بواسطة معدات الصيد، إلى البحر اعتباراً لأسباب قانونية أو تجارية.»

«يجب أن تُسجل كل عملية تتعلق بإعادة الأصناف البحرية إلى البحر تقوم بها سفينة صيد في البحر من قبل قبطان السفينة أو قائدها في يومية الصيد الخاصة به، وفق الشروط والكيفيات المحددة بنص تنظيمي.»

«تحدد الشروط التقنية والكيفيات المتعلقة بتدبير إعادة الأصناف البحرية إلى البحر بنص تنظيمي، أخذاً بعين الاعتبار، على الخصوص، خصائص السفن المعنية ومعدات الصيد المستعملة ومناطق الصيد والأصناف البحرية.»

«الفصل 1-35 - I. - يعاقب بغرامة يتراوح قدرها بين 100 و5.000 درهم :

«1) كل شخص يمارس، دون التوفر على رخصة الصيد، الصيد الترفيهي دون سفينة في منطقة تستلزم الحصول على الرخصة المذكورة ؛

PROJET DE LOI N° 95-21
modifiant et complétant le dahir portant
loi n° 1-73-255 du 27 chaoual 1393
(23 novembre 1973) formant règlement
sur la pêche maritime

PROJET DE LOI N° 95-21
modifiant et complétant le dahir portant loi n° 1-73-255
du 27 chaoual 1393 (23 novembre 1973)
formant règlement sur la pêche maritime

Article premier

Les dispositions des articles 2-2, 4, 4-2, 4-4, 5-2, 6, 17, 33, 33-1, 34, 35, 45 bis, 47, 48, 48-1, 52, 53-2 et 56 du dahir portant loi n° 1-73-255 du 27 chaoual 1393 (23 novembre 1973) formant règlement sur la pêche maritime sont modifiées et complétées ainsi qu'il suit :

« Article 2-2. – Tout doit :

«

« 4) Déclarer ou faire déclarer par le capitaine ou le patron
« du navire, selon les modalités fixées par voie réglementaire,
« son intention d'effectuer un transbordement de toute ou
« partie des captures dans un port étranger.

« L'autorité compétente peut, dans un délai maximum
« de 72 heures suivant la réception de la déclaration, signifier
« son opposition audit transbordement.

« A l'issue des opérations de transbordement, le propriétaire,
« armateur, capitaine ou patron du navire doit déclarer à l'autorité
« compétente les conditions dans lesquelles lesdites opérations
« ont été réalisées.

« 5) activité. »

« Article 4. – la pêche

«
« effectuée ;

« 3) Dans tous les cas : permettre aux personnels
« scientifiques de l'Institut National de Recherche Halieutique
« (INRH) de suivre les opérations de pêche et d'effectuer,
« conformément au programme scientifique dudit institut,
« l'échantillonnage des captures et tout prélèvement nécessaire
« y compris lors de leur débarquement ou dans les halles aux
« poissons, selon le cas. Tout prélèvement d'échantillons pour
« les examens complémentaires aux laboratoires, donne lieu
« à la délivrance d'un récépissé indiquant notamment, l'espèce,
« la quantité, le navire de pêche concerné, le lieu et la date de
« prélèvement et la valeur estimée selon la mercuriale du jour.
« Le remboursement des échantillons prélevés inscrits sur le
« récépissé susmentionné est effectué par l'INRH à la demande
« de l'intéressé sur la base de la valeur y mentionnée.

« La déclaration l'administration.

« Article 4-2. – Il est interdit de détenir toutes espèces
« halieutiques non couvertes par la déclaration des captures
« correspondante ou tout autre document justifiant son origine.
« Toutefois, cette disposition ne s'applique pas au consommateur
« tel que défini par la législation en vigueur relative à la protection
« du consommateur.

« A cet effet, suivants :

(la suite sans modification.)

« Article 4-4. – Les responsables des
« espèces halieutiques après au mareyage,
« les responsables des marchés de gros, les importateurs
« captures ».

« Ce registre destination.

« Les justificatifs de la réception et expédition et/ou
« des transactions commerciales, y compris les documents
« douaniers ou comptables, doivent être présentés à toute
« réquisition des agents visés à l'article 43 ci-dessous.

(la suite sans modification.)

« Article 5-2. – L'administration
« mise en œuvre.

« En l'absence de plan d'aménagement et de gestion
« des pêcheries ou lorsque le plan applicable à la zone
« concernée ne prévoit pas de dispositions particulières
« pour la pêche considérée, l'autorité compétente peut
« prendre, par voie réglementaire pour une période de deux
« années renouvelable une fois, des mesures relatives aux filets,
« engins et instruments de pêche et au Total Admissible des
« Captures (TAC) et sa gestion, notamment la détermination
« des quotas et leur attribution, ainsi que les mesures applicables
« en vertu des dispositions des organisations régionales de
« gestion des pêches ou des conventions internationales ou
« accords relatifs à la protection et à la conservation auxquels le
« Maroc est partie.

« Article 6. – La pêche, la capture, le ramassage ou la
« récolte des espèces halieutiques est interdite en permanence :

« a - d'affiche ou tout
« autre moyen d'informations ;

« b - Dans aux établissements de pêche et aux fermes
« aquacoles, sous réserve apparentes
« et sauf le cas de la récupération des espèces évadées de la
« ferme aquacole effectuées conformément à la législation et
« la réglementation en vigueur ;

« c - spéciales ;

« Des Bulletin officiel.

« Toutefois, durant la période d'interdiction temporaire,
« l'INRH peut pratiquer selon les modalités fixées par voie
« réglementaire, la pêche, la capture, le ramassage ou la récolte
« des espèces halieutiques concernées, conformément à son
« programme de recherche scientifique ou à la demande de
« l'autorité compétente. »

« Article 17. – Il est interdit capture
« des espèces halieutiques toute
« susceptible de les infecter, enivrer ou de les empoisonner ou
« d'infecter ou de polluer les eaux marines.

« Article 33. – Est puni de 5.000 à 2.000.000
« de dirhams seulement :

« 1° Quiconque aura pêché ou tenté de pêcher ou
« de faire pêcher des espèces halieutiques sans
« licence de pêche ou avec une licence expirée, ou
« sans respecter les prescriptions mentionnées sur la
« licence de pêche dont il bénéficie ;

« 2°

« 3° Quiconque aura contrevenu aux dispositions de
« l'article 17 du présent dahir ;

« 4° Quiconque ou vendu des espèces
« halieutiques n'ayant pas atteint la taille marchande
« minimale en violation des dispositions de
« l'article 23 ci-dessus ou dans des proportions
« excédant le seuil de tolérance fixé pour l'espèce
« concernée, ou qui ne dispose pas de l'autorisation
« nécessaire à cet effet ;

« 5°

« 6°

« 7°

« 8°

« 9° Le capitaine préalable, en
« violation des dispositions de l'article 2-4 ci-dessus ;

« 10°

« 11° Tout organisateur de journées de pêche en mer
« qui ne se conforme pas à la licence de pêche dont
« il bénéficie ;

« 12°

« 13° Tout responsable d'un emplacement aménagé à
« l'effet de permettre la première vente des espèces
« halieutiques, tout mareyeur, tout responsable de
« marché de gros, tout importateur,
« ou de transformation des espèces halieutiques
« ci-dessus ;

« 14°

« 15° Quiconque détient des espèces halieutiques en
« violation des dispositions de l'article 4-2 ci-dessus ;

« 16° Quiconque détient des espèces accessoires en
« dépassement du pourcentage ou du seuil de
« tolérance qui lui est autorisé ;

« 17° Quiconque fourni les données ou les informations
« prévues à l'article 2-2 et 4-3 du présent dahir
« incomplètes ou erronées ;

« 18° L'armateur ou le capitaine dont le navire n'a pas
« regagné le port en violation des dispositions de
« l'article 45 bis ci-dessous ;

« 19° L'armateur ou le capitaine qui fait prendre la mer
« à son navire en vue d'effectuer des opérations
« de pêche si ce navire n'est pas muni du certificat
« de conformité correspondant au dispositif de
« positionnement et de localisation installé à bord,
« ou si ce dispositif n'est pas installé ou est inopérant
« ou présente des dysfonctionnements.

« 20° Quiconque pratique des opérations de pêche
« maritime à des fins scientifiques sans disposer de
« l'autorisation prévue à l'article 5-3 ci-dessus ou
« avec une autorisation expirée, ou qui ne respecte
« pas les prescriptions figurant sur l'autorisation dont
« il bénéficie ;

« Article 33-1. – Est puni d'une amende d'un montant
« de 5.000 à 2.000.000 de dirhams :

(la suite sans modification.)

« Article 34. – Est puni de 5.000 à 2.000.000
« de dirhams seulement :

(la suite sans modification.)

« Article 35. – Est puni de 5.000 à 2.000.000
« quiconque :

« 1°

«

« de l'établissement de cette infraction. »

« Article 45 bis. – Les navires il bénéficie.

« Un certificat attestant la conformité dudit système
« est délivré à l'intéressé selon les modalités fixées par voie
« réglementaire.

« En cas d'arrêt ou de mauvais fonctionnement du
« système de positionnement et de localisation continue, le
« capitaine ou patron du navire doit immédiatement informer
« par tout moyen faisant preuve de réception, l'autorité
« compétente et arrêter son activité de pêche au plus tard
« dans les 72 heures à compter de l'heure de constatation
« de l'arrêt dudit système ou de son mauvais fonctionnement,
« en vue de regagner le port le plus proche pour la réparation
« ou le remplacement du système défaillant.

« Lors du retour du navire au port et avant le
« remplacement ou la réparation dudit système, il est procédé
« conformément à l'article 35 du présent dahir à une enquête
« contradictoire aux fins de déterminer les circonstances de
« la défaillance, du non fonctionnement ou de l'arrêt ou du
« mauvais fonctionnement du système. »

« Article 47. – Les procès-verbaux constatant
« est utile.

« Le modèle du procès-verbal d'infraction est fixé par
« voie réglementaire. »

« Article 48. – Au vu du procès-verbal d'infraction visé à
« l'article 47 ci-dessus, le délégué des pêches maritimes ou la ou
« les personne(s) désignée(s) par lui à cet effet exerçant au sein
« de la délégation des pêches maritimes concernée habilitée(s)
« à rechercher et à constater les infractions procède comme suit :

- « 1)
- « a)
- « b) la vente aux enchères publiques ou la destruction,
« le cas échéant, des espèces halieutiques saisies en
« conjonction avec la ou les infractions constatées ;
- « c)
- « d) réglementaires.

- « 2)
- « a) la vente aux enchères publiques ou la destruction,
« le cas échéant, des espèces halieutiques saisies en
« conjonction avec la ou les infractions constatées ;
- « b)
- « c) réglementaires.

- « 3) Lorsque :
- « - La vente aux enchères publiques ou la destruction,
« le cas échéant, des espèces halieutiques saisies en
« conjonction avec la ou les infractions constatées.

« Les espèces halieutiques saisies en application
« au Trésor.

« Les modalités d'application du présent article sont
« fixées par voie réglementaire. »

« Article 48-1. – L'immobilisation selon le cas.

« Cette levée auprès d'une
« agence bancaire ayant son siège sur le territoire national une
« caution compétent.

(la suite sans modification.)

« Article 52. – Le délégué des pêches maritimes qui peut
« civile.

« Si, impayées, le délégué
« des pêches maritimes provoque la vente conformément à la
« législation en vigueur du navire retenu au port.

(la suite sans modification.)

« Article 53-2. – La transaction devient définitive avec
« sa constatation par écrit dûment signé par l'autorité
« contrevenant.

(la suite sans modification.)

« Article 56. – Des primes sous leur autorité.

« Ces primes sont constituées par un pourcentage du
« montant des amendes perçues au titre de la constatation des
« infractions prévues au présent dahir.

« Ce pourcentage et les conditions d'octroi et de
« répartition de ces primes sont fixées par décret sur proposition
« de chaque autorité gouvernementale dont relève les agents
« prévus à l'article 43 ci-dessus ».

Article 2

Les dispositions des articles 3, 5, 23, 36 et 45 du dahir
portant loi n° 1-73-255 du 27 chaoual 1393 (23 novembre 1973)
formant règlement sur la pêche maritime sont abrogées et
remplacées ainsi qu'il suit :

« Article 3. – L'affrètement de navires de pêche étrangers
« par des personnes physiques ou morales marocaines
« est subordonné à l'obtention d'une autorisation délivrée
« par l'autorité compétente pour la durée fixée dans ladite
« autorisation et qui donne lieu à la perception d'une taxe
« dont le montant et les modalités de recouvrement sont
« fixés conformément à la législation et à la réglementation
« en vigueur. »

« Article 5. – La pêche de loisir peut être effectuée avec
« ou sans navire.

« Au sens de la présente loi, on entend par pêche de loisir,
« l'activité de pêche ou de ramassage des espèces halieutiques
« exercée avec ou sans navire à des fins récréatives et sans but
« lucratif.

« La pêche de loisir doit être pratiquée exclusivement
« entre le lever et le coucher du soleil. Toutefois, dans le
« cas de pêche de loisir d'espèces dont la capture ne peut
« être pratiquée que durant la période nocturne, cette pêche
« peut être autorisée exceptionnellement dans les conditions
« techniques et selon les modalités fixées par voie réglementaire.

« L'exercice de la pêche de loisir ne doit pas perturber
« l'exercice des autres activités de pêche maritime et/ou
« d'aquaculture en mer.

« Sont interdits, la vente sous quelque forme que ce
« soit, le colportage en vue de la vente, l'exposition à la vente,
« ou l'achat, en connaissance de cause, des espèces halieutiques
« issues de la pêche de loisir.

« Les spécimens des espèces pêchées dans le cadre
« de la pêche de loisir figurant sur la liste établie à cet effet par
« l'autorité compétente doivent être marqués immédiatement
« après leur capture selon les modalités fixées par voie
« réglementaire. En outre, lorsqu'il s'agit de spécimens
« embarqués à bord d'un navire, ceux-ci doivent être conservés
« entiers jusqu'à leur débarquement et le marquage effectué
« ne doit pas empêcher la vérification de leur taille.

« La pêche maritime de loisir est soumise aux
« dispositions applicables à la pêche commerciale en ce
« qui concerne la taille minimale des espèces pêchées, les
« caractéristiques et les conditions d'utilisation des engins ou
« des instruments de pêche, les modes et les procédés de pêche
« autorisés ou interdits, ainsi que les zones et les périodes de
« pêche autorisées ou interdites, selon le cas.

« En outre, pour certains types de pêche de loisir,
« l'autorité compétente peut, selon les conditions et
« modalités fixées par voie réglementaire déterminer des
« règles particulières pour la capture des espèces halieutiques
« propres à la pêche de loisir notamment les quotas des
« captures autorisées, les zones de pêche réservées et les
« prescriptions spécifiques aux engins ou instruments
« de pêche pouvant être utilisés, ou au poids ou à la taille
« minimale desdites espèces.

« I – Lorsque la pêche de loisir est effectuée au moyen
« d'un navire, le bénéficiaire de la licence de pêche prévue à
« l'article 2 ci-dessus doit :

« a. Utiliser un navire immatriculé auprès de l'autorité
« compétente en tant que navire de plaisance, ou
« en tant que navire à passagers conformément à
« la législation et la réglementation en vigueur en la
« matière.

« b. Tenir un journal de pêche et effectuer les déclarations de
« captures dans les mêmes conditions que celles prévues
« à l'article 4 ci-dessus, au plus tard quarante-huit (48)
« heures suivant la date de débarquement des captures
« ou le cas échéant, de leur rejet vivant en mer s'il s'agit
« de la pêche sportive dite pêche no kill » ;

« Si la pêche de loisir avec navire est effectuée par
« l'intermédiaire d'un organisateur de journées de pêche
« en mer au profit d'une ou de plusieurs personnes physiques,
« la licence de pêche est délivrée à titre collectif à cet
« organisateur.

« Cette licence mentionne notamment le nombre
« maximum de personnes pouvant pêcher simultanément, la
« quantité de captures autorisées et la ou les date(s) autorisée(s)
« pour la pêche. La déclaration des captures visée à l'article
« 4 ci-dessus est effectuée par l'organisateur bénéficiaire de
« la licence de pêche à titre collectif selon les modalités fixées
« par voie réglementaire.

« Par dérogation aux dispositions de l'article 3 de la
« loi n° 1-81 relative à la zone économique exclusive et au
« plateau continental du Royaume du Maroc tel que modifié
« et complété, les navires de plaisance étrangers peuvent
« bénéficier de la licence de pêche prévue à l'article 2 ci-dessus
« pour effectuer la pêche de loisir dans les conditions prévues
« au présent article.

« II – Lorsque la pêche de loisir est effectuée sans navire,
« c'est-à-dire à pied, à la ligne ou à la nage ou en plongée, elle
« ne doit être pratiquée qu'à partir du rivage par des personnes
« physiques.

« La pêche en plongée doit être pratiquée sans
« utilisation de dispositif permettant un apport en oxygène
« aux plongeurs. Les modalités de la pêche en plongée sont
« fixées par voie réglementaire.

« Par dérogation aux dispositions de l'article 2
« ci-dessus, la pêche de loisir sans navire n'est pas soumise
« à l'obtention de la licence de pêche prévue audit article 2.

« Toutefois, dans les zones maritimes du littoral
« couvertes par un plan d'aménagement ou pour lesquelles
« une réglementation particulière est édictée en vertu
« des dispositions de l'article 16 ci-dessus, après avis de
« l'INRH, la pêche de loisir sans navire est subordonnée à
« l'obtention d'un permis de pêche délivré gratuitement, par
« l'autorité compétente, selon les modalités fixées par voie
« réglementaire.

« Les organismes de pêche de loisir sans navire peuvent
« présenter la demande de leurs adhérents pour bénéficier du
« permis de pêche sus-indiqué.

« Ledit permis de pêche est délivré pour la durée de
« l'année grégorienne au cours de laquelle il est délivré. Il
« peut être renouvelé pour des périodes équivalentes. Il précise

« notamment, l'identité de son bénéficiaire, la date et le lieu
« de sa délivrance ainsi que les modalités de son utilisation.

« Si la pêche de loisir sans navire est effectuée par
« l'intermédiaire d'un organisateur de journées de pêche en
« mer au profit d'une ou de plusieurs personnes physiques, le
« permis de pêche est délivré à titre collectif à cet organisateur.

« Ce permis mentionne notamment le nombre
« maximum de personnes pouvant pêcher simultanément, la
« quantité de captures autorisées et la ou les date(s) autorisée(s)
« pour la pêche. La déclaration des captures visée à l'article
« 4 ci-dessus est effectuée par l'organisateur bénéficiaire du
« permis de pêche à titre collectif selon les modalités fixées
« par voie réglementaire. »

« Article 23. – Il est interdit de pêcher, ou de faire pêcher,
« de transporter, de détenir, d'entreposer, d'acheter, de vendre
« ou de mettre en vente :

« 1) les poissons dont la longueur est inférieure à dix
« (10) centimètres, mesurée de l'œil à la naissance
« de la queue, à moins qu'ils n'appartiennent à une
« espèce qui, à l'âge adulte, reste au-dessous de cette
« dimension ;

« 2) les espèces halieutiques, qui n'atteignent pas
« la taille marchande minimale fixée par voie
« réglementaire, sauf le cas de la capture dans
« le milieu marin d'alvin ou de naissain et la
« cueillette des boutures de végétaux aux fins des
« activités d'aquaculture marine dûment autorisées
« conformément à la législation et la réglementation
« en vigueur.

« Toutefois, pour la mise en œuvre des dispositions
« du 2) ci-dessus, il peut être toléré, lors d'un même
« débarquement, une quantité limitée de captures
« appelée « seuil de tolérance » constituée par des spécimens
« dont le poids, la longueur ou le nombre est inférieur à la
« taille marchande minimale et dont le total ne peut excéder
« un nombre, un volume ou un poids déterminé. »

« Article 36. – Pour la fixation du montant des amendes
« prévues au présent titre, le tribunal saisi et l'autorité
« de transaction visée à l'article 54 ci-dessus tiennent
« compte de la nature de l'infraction, du tonnage du navire
« lorsque la pêche est effectuée avec navire, des espèces
« concernées par l'infraction, de l'impact de l'infraction sur la
« ressource halieutique et le milieu marin ainsi que de la valeur
« des captures effectuées. »

« Article 45. – Les infractions peuvent être constatées
« à partir d'un bâtiment se trouvant en mer, ou à partir
« d'un aéronef ou à partir d'un centre de surveillance des
« navires de pêche en utilisant tout procédé utile permettant
« la constatation desdites infractions, y compris des moyens
« d'imageries électroniques ou des moyens aérospatiaux de
« détection et de télécommunications. »

Article 3

Le dahir portant loi n° 1-73-255 du 27 chaoual 1393 (23 novembre 1973) formant règlement sur la pêche maritime est complété par les articles 3-1, 3-2, 3-3, 3-4, 3-5, 5-3, 10-1, 35-1 et 42-1 ainsi conçus :

« Article 3-1. – L'autorisation d'affrètement prévue à l'article 3 ci-dessus est délivrée après appel à manifestation d'intérêt (AMI), selon les modalités fixées par voie réglementaire.

« Toutefois, dans le cas d'affrètement pour la pêche d'espèces envahissantes, ladite autorisation peut être délivrée sans recours à l'AMI.

« Article 3-2. – L'AMI prévu à l'article 3-1 ci-dessus a pour objet de permettre à l'autorité compétente d'identifier et de départager les demandeurs de l'autorisation. Il doit faire l'objet d'un avis publié dans un journal à diffusion nationale au moins et dans le portail des marchés publics pendant un délai fixé par l'autorité compétente.

« Il est notamment tenu compte, pour le choix des attributaires de l'appel à manifestation d'intérêt des éléments suivants :

- « – la capacité financière à mener à bien le projet ;
- « – les moyens humains, matériels et organisationnels à mettre en œuvre pour assurer une exploitation durable des espèces halieutiques concernées ;
- « – les caractéristiques du navire à affréter, son état de navigabilité ainsi que sa situation au regard de la sécurité de la navigation maritime et de la prévention de la pollution par les navires de pêche ;
- « – la conformité du navire de point de vue de la sécurité sanitaire des produits alimentaires ;
- « – le volume de captures pouvant être effectuées dans les stocks autorisés ;
- « – la destination possible des captures.

« L'autorité compétente veille au respect des principes de confidentialité et d'égalité de traitement des demandes de participation à l'AMI. Les rapports et données techniques ne peuvent être diffusés par l'Autorité compétente sans l'accord préalable de leurs titulaires.

« Article 3-3. – L'appel à manifestation d'intérêt doit fixer les objectifs de la pêche prévue au moyen de l'affrètement de navires étrangers, le contexte scientifique, les conditions d'exploitation et la zone de pêche.

« 1) Lorsque la pêche objet de l'affrètement d'un navire étranger n'est pas prévue dans le cadre d'un plan d'aménagement, l'appel à manifestation d'intérêt se fonde sur les données scientifiques disponibles et les droits de pêche exercés dans la zone concernée. Il fixe notamment :

- « – l'espèce ou les espèces halieutiques concernées ;
- « – le total admissible des captures (TAC), le cas échéant ;
- « – la liste et le seuil de tolérance des espèces accessoires ;

« – les types et le nombre de navires de pêche autorisés à affréter ;

« – les engins et/ou les instruments de pêche dont l'utilisation est autorisée, leurs caractéristiques et leurs modes d'utilisation ;

« – les équipements et/ou les modes de conservation ou de transformation à bord ;

« – la ou les périodes durant lesquelles la pêche est interdite ;

« – la ou les zones de pêche autorisées ou interdites ;

« – le nombre de marée durant une période déterminée et/ou la durée de la marée, le cas échéant, les quantités et la composition des captures maximum autorisées par marée ;

« – le ou les port (s) ou lieux de débarquement, le cas échéant ;

« – le nombre ou le pourcentage des marins marocains à embarquer ;

« – l'obligation ou non d'embarquer à bord des navires de pêche, un ou plusieurs observateurs et/ou des chercheurs de l'Institut national de recherche halieutique ;

« – les pavillons des navires autorisés ou interdits à l'affrètement.

« 2) lorsque la pêche concernée par l'autorisation d'affrètement fait l'objet d'un plan d'aménagement, les navires étrangers affrétés pêchent selon les conditions fixées par ce plan.

« Les attributaires de l'appel à manifestation d'intérêt disposent d'un délai de six (6) mois, à compter de la date de proclamation des résultats dudit appel pour affréter un navire étranger répondant aux conditions fixées dans l'appel à manifestation d'intérêt et déposer leurs demandes d'autorisations. Passé ce délai, et si aucune demande d'autorisation n'a été déposée, l'affrètement est remis à un nouvel appel à manifestation d'intérêt. »

« Article 3-4. – L'autorisation d'affrètement est délivrée pour une durée maximale de 4 années renouvelables une seule fois. Elle n'est valable que pour le navire pour lequel elle a été accordée. Elle n'est ni cessible ni transmissible pour quelque raison que ce soit.

« La licence de pêche est délivrée au vu de l'autorisation d'affrètement et sur production du contrat d'affrètement correspondant.

« Le navire objet de l'affrètement doit, préalablement à la délivrance de la licence de pêche, subir une visite technique destinée à vérifier qu'il répond aux conditions fixées par l'appel à manifestation d'intérêt susmentionné et correspondant.

« Toutefois, en cas de force majeure dûment justifiée, l'autorisation d'affrètement du navire peut être transférée, y compris lorsque le navire étranger affrété est en cours d'exploitation, sur un autre navire sans passer par un nouvel appel à manifestation d'intérêt, si ledit navire répond aux conditions ayant permis la délivrance de l'autorisation.

« Dans le cas de transfert de l'autorisation d'un navire
« affrété en cours d'exploitation, une nouvelle licence de pêche
« doit être obtenue.

« Aucun navire figurant sur le registre de pêche illicite
« non déclarée et non réglementée prévu à l'article 27 de la loi
« n°15-12 relative à la prévention et la lutte contre la pêche illicite,
« non déclarée et non réglementée et modifiant et complétant
« le dahir n° 1-73-255 du 27 chaoual 1393 (23 novembre 1973)
« formant règlement sur la pêche maritime ne peut faire l'objet
« d'une autorisation d'affrètement.

« Article 3-5. – L'autorisation d'affrètement d'un navire
« étranger est immédiatement retirée dans les cas suivants :

« – Demande du son titulaire ;

« – Changement dans la disponibilité de la ou des espèces
« halieutiques concernée ;

« – Résiliation du contrat d'affrètement ;

« – Changement dans les mesures de conservation
« des espèces halieutiques en vertu de conventions
« internationales ;

« – Fourniture de données ou informations fausses
« ou trompeuses par le titulaire de l'autorisation
« d'affrètement pour son obtention ;

« – Infractions aux dispositions du dahir portant loi
« n°1-73-255 formant règlement sur la pêche maritime.

« La notification du retrait de l'autorisation est adressée
« par l'autorité compétente à son titulaire par tout moyen
« faisant preuve de la réception.

« Les modalités de délivrance, de transfert et de retrait
« de l'autorisation sont fixées par voie réglementaire. »

« Article 5-3. – La pêche maritime scientifique a pour
« objet l'étude, la recherche et l'évaluation du milieu marin
« et des espèces halieutiques qui y vivent et de l'écosystème
« marin, ainsi que l'étude, l'évaluation et l'expérimentation
« des procédés, méthodes et techniques utilisés pour la pêche
« desdites espèces.

« Sans préjudice des dispositions de l'article 2 ci-dessus,
« l'exercice de la pêche maritime scientifique est subordonnée
« à l'obtention d'une autorisation de pêche maritime scientifique
« délivrée par l'autorité compétente, selon les modalités fixées
« par voie réglementaire, après avis de l'Institut national de
« recherche halieutique.

« Toutefois, les missions de recherche, d'étude et
« d'expérimentation de l'Institut National de Recherche
« Halieutique telles que prévues par le dahir n° 1-96-98 du
« 12 rabii I 1417 (29 juillet 1996) sont dispensés de l'autorisation
« de pêche maritime scientifique susmentionnée.

« La demande d'autorisation doit être accompagnée
« d'un dossier constitué d'une partie administrative et d'une
« partie technique comportant les documents permettant
« à l'autorité compétente d'identifier le demandeur et de
« prendre connaissance notamment du programme d'études
« ou de recherche scientifique ou technique et des éléments le
« constituant, du lieu de son exécution, de sa durée ainsi que
« des conditions techniques et des modalités de sa réalisation.

« L'autorisation de pêche maritime scientifique est
« délivrée pour une durée, qui ne peut excéder une année à

« compter de la date de sa délivrance, renouvelable, en tenant
« compte de la nature de l'activité scientifique.

« Outre l'identité de son bénéficiaire, l'autorisation
« mentionne notamment l'objet de l'étude, de la recherche ou
« de l'expérimentation scientifique demandée, la délimitation
« des zones concernées, la ou les espèces concernées, les
« périodes de pêche et les conditions générales et particulières
« de déroulement des travaux de recherche, d'étude ou
« d'expérimentation.

« Les principales mentions de l'autorisation de pêche
« maritime scientifique sont portées sur la licence de pêche
« en cours de validité du navire utilisé.

« Le titulaire de l'autorisation de pêche maritime
« scientifique doit adresser à l'autorité compétente un rapport
« relatif aux travaux d'études ou de recherche scientifique
« ou technique effectué durant la période de validité de son
« autorisation.

« Il est créé et mis à jour, un registre des autorisations
« de pêche maritime scientifiques.

« Les modalités d'application du présent article sont
« fixées par voie réglementaire. »

« Article 10-1. – Les rejets en mer des espèces halieutiques
« c'est la pratique consistant à rejeter à la mer, pour des raisons
« réglementaires ou commerciales, les espèces halieutiques
« dont la capture par l'engin de pêche n'est pas intentionnelle.

« Toute opération relative aux rejets en mer des
« espèces halieutiques effectuée par un navire de pêche doit
« être enregistrée par le capitaine ou le patron du navire sur
« son journal de pêche selon les conditions et les modalités
« fixées par voie réglementaire.

« Les conditions techniques et les modalités relatives
« à la gestion des rejets en mer des espèces halieutiques sont
« fixées par voie réglementaire en tenant compte notamment des
« caractéristiques des navires concernés, des engins de pêche
« utilisés, des zones de pêche et des espèces halieutiques. »

« Article 35-1. – I- Est puni d'une amende d'un montant
« de 100 à 5.000 dirhams :

« 1) Quiconque exerce sans permis de pêche, la pêche
« de loisir sans navire dans une zone soumise à
« l'obtention dudit permis de pêche ;

« 2) Quiconque exerce la pêche de loisir sans navire sans
« respecter les mentions figurant sur le permis de
« pêche dont il bénéficie.

« II- Est puni d'une amende d'un montant de 1.000 à
« 5.000 dirhams, quiconque n'effectue pas le marquage des
« espèces halieutiques en violation des dispositions de l'article
« 5 ci-dessus. »

« Article 42-1. – Sans préjudice des sanctions prévues
« au présent dahir, l'autorité compétente peut décider à titre
« de mesure disciplinaire, le débarquement immédiat de tout
« membre de l'équipage du navire à l'encontre duquel une
« infraction est établie au titre de l'article 33 (1°, 2°, 3°, 4°, 5°,
« 7°, 9°, 10°, 18°, 19° et 20°), de l'article 34 (1° et 4°) et de
« l'article 35 (4°). S'il s'agit du capitaine du navire ou d'un
« officier, l'autorité compétente peut en outre lui interdire

« l'exercice du commandement ou des fonctions d'officier à
« bord des navires de pêche pour une durée n'excédant pas
« trois (3) mois. »

Article 4

Les dispositions des articles 8, 9 et 38 du dahir portant
loi n° 1-73-255 du 27 chaoual 1393 (23 novembre 1973) formant
règlement sur la pêche maritime sont abrogées.